التحرك البينى لليد العاملة النشيطة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى فى مدينة صفاقس

د. عبد الفتاح العموص
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية والتصرف جامعة صفاقس

ملخص

Labour Mobility between the Formal and Informal Sectors in the City of Safaques (Tunisia)
by
A.F.Al-Ammous

Literature on labour mobility between the formal and informal sectors followed a rather simple model composed of three stages: (1) Young people start as wage-earners or as family labour in the small economic units of the informal sector. (2) Reaching the age bracket 20-30, they move to the formal sector, working as wage-earners for a few years. (3) At the age of 30-40 they return to the informal sector as self-employed or employers running small enterprises. Two questions arise, to which the paper is addressed on the basis of empirical study: (a) whether the mobility between the two sectors confirms the theoretical hypotheses of the above model; and (b) what is the mechanism through which workers get access to informal sector employment.

Several surveys were conducted to cover all activities in the informal sector of Safaques, defined as any production unit employing less than six persons. Findings repudiate the predictions of the theoretical model. In general mobility was found to be quite modest. Only a very small proportion of the informal sector employers had been initially engaged in large establishments. Empirical results indicated also that a large proportion of employees in the informal sector have great prospects to develop their careers and income-earning capabilities within the informal sector, running later their own businesses. Furthermore, high wages in the formal sector enable workers to set aside significant savings which enable them to move later to work on their own account in the informal sector. The study concludes, therefore, that structural adjustment policies which tend to reduce the level of wages may have a negative effect on the finance and development of the informal sector.

مقدمة عامة

أحدثت النتائج غير المرضية التي حققتها السياسات الإقتصادية المتبعة في البلدان النامية منذ بداية فترة الستينات ،رغم النمو المطرد الذي شهدته إقتصاداتها ، حيرة كبيرة عند الباحثين المهتمين بمشاكل التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وأبرزت في الآن نفسه صعوبات إقتصادية قطاعية جماء تمثلت أساساً في : (١)

- إرتفاع محسوس غير مشبع للرغبات في الدخل القومي ونمو بطئ لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار القارة

- إزدياد مفرط في معدلات البطالة الظرفية والهيكلية مع زيادة مستمرة في نسب التضخم رغم تقلصها في بعض الفترات الزمنية

- نمو سريع في عجز الميزان التجاري وتطور مخيف للدين الخارجي الذي أضحي العائق الكبير أمام تنمية البلدان .

وقد أظهرت كل الدراسات النظرية والتجريبية أخيراً أن الأسباب الكامنة وراء هذه الصعوبات تتمثل عموماً في عدم قدرة الإقتصادات الوطنية علي تجاوز المعوقات الإقتصادية والمشاكل الإجتماعية في ظل الاستراتيجيات الإنمائية المبنية أساساً علي القطاع العام وتدخل الدولة المفرط واهمال القطاع الخاص وتهميش الأنشطة القطاعية السلعية والخدمية غير الرسمية المعتمدة علي الحرف والمهن الصغري التي حققت في العقود الثلاثة المنصرمة (١٩٦٠-١٩٩٠) بهذه البلدان :

- ٢٥٪ من الإنتاج الإجمالي المحلي
- ٢٠٪ من الإستثمارات الجملية المتحققة
- ٣٠٪ من إجمالي فرص التشغيل المحدثة

تمثل إذن الأنشطة غير الرسمية أهمية بالغة في الإقتصادات النامية وتلعب دوراً مميزاً كحاجز لتنامي الأزمات الدورية وكمنشط للتنمية بكل فروعها .

ولكن دورها في الإقتصادات المعنية وبالأحري في الإقتصاد التونسي يضع عدة تساؤلات أساسية لا يمكن الإجابة عنها بالاعتماد فقط على نمذجة سمات الوحدات الإنتاجية المكونة لها أو اليد العاملة النشيطة المنصهرة في صلبها والمقسمة اما إلى قطاعين: رسمي وغير رسمي أو إلى عدة قطاعات منظمة مقننة وغير مقننة طبقا لوجود أو انعدام حواجز أمام

تعاطى الأنشطة المختلفة.

ومهما يكن من أمر الأهداف المنشودة كالنمذجة النظرية للاقتصادات العينية أو صياغة سياسات اقتصادية دافعة لسيرورة النمو أو البحث عن العدالة الاجتماعية، فإن إدراك الترابط بين أشكال الوحدات الاقتصادية المختلفة هو المقصود.

فقد حدد الاقتصادي ب.لوتياي (٢) في دراسته حول العلاقات الممكنة بين القطاع غير الرسمي والمنظومة الإنتاجية المتبقية، أربعة محاور أساسية:

- يتعلق المحور الأول بالعلاقات الموجودة عبر السلاسل الحركية القطاعية البينية.
- ويهتم المحور الثاني بالعلاقات اعتمادا على الدخل الأهلي.
- ويرتكز المحور الثالث على العلاقات التجارية والمالية بين الوحدات الكبرى. والصغرى.
- أما المحور الرابع والأخير فيهتم بالعلاقات التي تتكون من إنفاق دخل الأسر.

إن المحور الأول الخاص بالعلاقات المتأتية من الحركة القطاعية البينية لقوى العمل هو الذي يهم دراستنا نظرا لترابطه العضوي باليد العاملة النشيطة الباحثة عن مواطن شغل قارة وغير قارة في مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، والذي يمثل احدى مقومات التنمية البشرية.

فافتراضات سوق الشغل المجزئة التي تمثل أساس النمذجة الثنائية في الاقتصادات النامية تتجه عموما نحو بناء صورة مستقرة لأشكال الاندماج المهني المتنوعة، وذلك رغم ابتعاد أبحاث اقتصادي الثنائية عن تحليل ظاهرة التحرك القطاعي البيني بصورة مباشرة، إذ يقرون ضمنيا تصورا مبنيا على قسمين منعزلين للمنظومة الإنتاجية في البلدان النامية.

وانطلاقا من هذا الرسم البياني، يحرم القطاع غير الرسمي من تحرك ذاتي. فهو قطاع مدعو لامتصاص المخاطر الظرفية التي تصيب القطاع الرسمي، من ذلك أن قوى العمل تتكاثر في القطاع غير الرسمي خلال فترات الكساد الاقتصادي، وتتقلص في المقابل في فترات النمو الاقتصادي حيث يعمد القطاع الرسمي إلى جلب اليد العاملة غير المختصة الموجودة في القطاع غير الرسمي والتي تمثل عرضا غيرمحدود. إلا أن هذه التدفقات العمالية الممتصة والدافعة ليست مؤهلة لتعيدالنظر في التباين الأساسي الموجودبين صنفي العاملين الرسميين وغير الرسميين.

فرؤية التعايش بين إطارين غريبين الأول عن الآخر تجد دعما ملحوظا عبر التباعد القوى فى مستويات الدخل، فى أنماط الاستهلاك (٣) أو فى أنماط العيش التى تختص بها الاقتصادات النامية. كما يمكننا، انطلاقا من أنماط الإنتاج غير المتجانسة هيكليا فى البلدان النامية، اكتشاف نموذج هجين للصياغة الثنائية لسوق الشغل شبيه بالحركة الذاتية الموجودة في البلدان المتقدمة.. فتعميم الأجارة واستقرار السلاسل المهنية فى المجتمعات الغربية تقود بالقياس إلى اعتبار شكلين متباينين للشغل، أين يكون التحرك القطاعى ها مشيا جدا.

غير أن الدراسات العديدة التى اهتمت بظاهرة التحرك المهنى قد أبرزت فى نتائجها وجود دورة قوية فى شرائح العاملين من قطاع إلى آخر، وأكدت بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية مثلا (٤)، سهولة في تحرك اليد العاملة النشيطة التى تشتغل بالتناوب بين القطاع العصرى والقطاع غير الرسمى. فالاقتصادى هـ. لوباز (٥) قال فى هذا الشأن: «يبدأ الشبان حياتهم المهنية كأجراء أو معاونين للعائلة فى الوحدات الاقتصادية الصغرى. وعند تحصلهم على مستوى معين من العمل الضرورى المنضبط وبلوغهم سنا تتراوح بين ٢٠ و٣٠ سنة، يتحولون إلى القطاع العصرى حيث يمكثون به فى المتوسط بضع سنوات. ومع بلوغهم سنا تتراوح بين ٣٠ و٤٠ سنة، نراهم يتركون عن طواعية أو مجبورين هذا القطاع العصرى ليستقرون بعدذلك كمشتغلين مستقلين أو كأرباب فى أنشطة التجارة الصغيرة».

تظهر دراسة لوباز نتائج هامة جداً إذ تبين تقلص التباين الاجتماعى والديمغرافى لليد العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى على مر الزمن. كما تؤكد على ضرورة البحث عن السمة الأساسية لتباين طلب الشغل فى كلا القطاعين في صياغة خصوصية للسلاسل المهنية المرتبطة بدائرة حياة العاملين.

وتقر أخيرا وفى الوقت نفسه، افتراض ب. لوتياى بالنسبة للثبوت الضيق فى الأجارة كـ«يكل لمنظومة التشغيل في البلدان النامية ومنتج لمجموعة متناسقة.وبعد هذا١١٣كنم الثبوت الضيق كمجموعة متلاحمة ونوعية لنمط التشغيل وليست كمرحلة انتقالية كما يظن بعض الاقتصاديين.

ومن جهة اخرى، تعد النتائج المتحصل عليهافى هذا المضمار جزئية، الشىء الذى يجرنا إلى تحليل دقيق لنموذج التحرك القطاعى البينى المقنن للحياة النشيطة لعمال القطاع غير الرسمى وذلك بقصد ابراز الحركة الحقيقية لسوق الشغل.

والسؤال المطروح هنا يتلخص أساسا فى طبيعة هذا التحرك أو بالأحرى هل تكون طرق

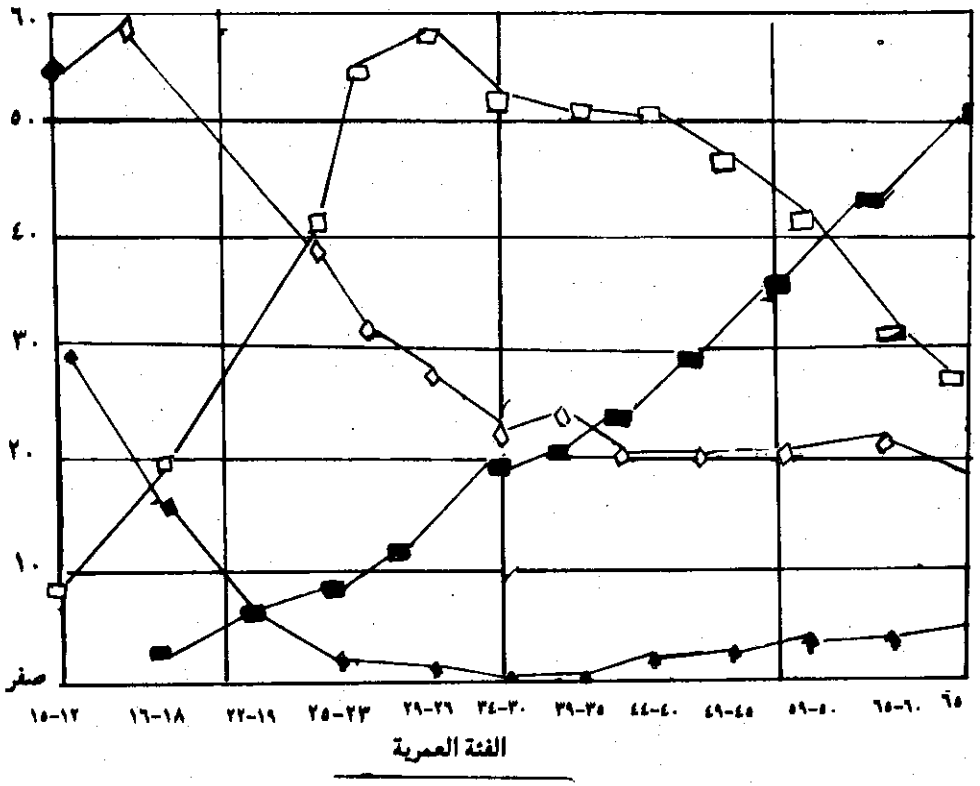
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر
١٥-١٢
١٦-١٨
٢٢-١٩
٢٥-٢٣
٢٩-٢٦
٣٤-٣٠
٣٩-٣٥
٤٤-٤٠
٤٩-٤٥
٥٩-٥٠
٦٥-٦٠
٦٥
الفئة العمرية
الأجر العصري
المستقلون
غير المجزئين
الأجر غير الرسمي

التحرك القطاعى المهنى أكثر تعقيدا ومتعددة الأشكال من المراحل الثلاث التى قدمها عديد الكتاب انطلاقا من الجدل النظرى بين مدرستى فك الارتباط والتناسق الوظيفى فى البلدان النامية؟

بعبارة أخرى، وبناء على ما تقدم ذكره، ندرس فى الجزء الأول نموذج التناسق القطاعى البينى للوباز المرتكز على تحرك السلاسل التنشيطية المهنية خلال دورة عقد حياة العاملين.اما فى الجزء الثاني، نحلل اعتمادا على السلاسل الحقيقية الفردية للحرفيين الصغار فى القطاع غير الرسمى الاستنتاجات المتأتية من استراتيجيات التحرك على الاداء الاقتصادى فى هذا القطاع انطلاقا من حالة مدينة صفاقس إحدى كبريات المدن التونسية فى هذا الميدان.

الجزء الأول: نموذج هيجولوباز وحدوده:

ترتكز العوامل الأساسية المفسرة لظاهرة الحركية القطاعية البينية على التركيبة العمرية لمختلف اليد العاملة فى القطاعات المتنوعة وأيضا وبالخصوص على تنظيم القانون داخل الوحدة المنتجة وضمن قطاع الانتماء. ويبين تحليل هيكل السكان النشيطين حسب الفئات العمرية تغييرا قويا.

فبالنسبة للشباب تتكون أغلبية السكان النشيطين من الشغالين التابعين للقطاع غير الرسمى فى معناه الواسع(٦) والذى يضم أساسا الأجراء ومعاونى العائلة. ثم وكلما انتقلنا إلى فئة عمرية متقدمة، ازداد معدل الأجراء الرسميين بقوة إلى ان يصل لنسبة ٧٣٪ بينما تتقلص حصة الشغالين التابعين للقطاع غير الرسمى.

وابتداء من سن ٢٥ إلى ٣٠ سنة، يستقر معدل الأجراء ليتدنى بعد ذلك وينهار فى آخر المطاف حيث لا يمثل إلا ٢٥٪ بالنسبة للفئة العمرية التى تتخطى ٦٠سنة. ويعوض هذا التطور بزيادة قوية في الشغالين المستقلين التابعين للقطاع غير الرسمى المتكونين من الأرباب الصغار والمشتغلين لحسابهم الخاص اللذين يحتلون أكثر من نصف الخطط فى نهاية حياتهم المهنية.

١ – تفسير دور التحرك القطاعى البيني:

يمكننا تفسير المعطيات الاعتراضية لدورة الحياة المهنية لزمرة من العاملين بالكشف عن أشكال التحرك القطاعى عبر سلسلة نمطية مهنية. من ذلك ان الشباب يدخلون في الحياة

العملية كأجراء أو كالمساعدين للعائلة أو كمبتدئين فى القطاع غير الرسمى. ويعد هذا الاندماج الأولى فرصة لهم لاكتساب تجربة عملية أو إطارا لمواصلة تعلمهم. كما يمكن صغار السن منهم من الحياد عن التشريعات الاجتماعية الخاصة بظروف العمل كمقاييس التشغيل والسن الأدنى والشهائد الضرورية.

يتحول هؤلاء الشبان فى وقت لاحق إلى القطاع العصرى كأجراء إذ يسعون للحصول على نوعية أفضل للشغل من حيث الدخل المرتفع والضمان المتاح والخدمات المؤمنة فى هذا القطاع.

ثم بعد مرور حوالى عشر سنوات أو أكثر، يتدرب أجراء القطاع العصرى فى القطاع غير الرسمى كشغالين مستقلين حيث تمكنهم أشغالهم من كسب رأس مال صغير ومهارة تقنية ضرورية بقصد استقرارهم بصفة مستقلة ونهائية. وتفسر ظاهرة الانحسار من القطاع العصرى إلى القطاع غير الرسمى في أواخر الحياة العملية برغبة اليد العاملة الأجرية المستقرة فى الحصول على استقلالها. وقد أكدت كل المصادر بسوء الوضع الأجرى الذى يمثل علاقة عمل لابد من المرور بها وبالسرعة الممكنة كما يبدو لبعض الكتاب (٧). ان هذا الوضع يعد احتسابا عقلانيا إذ يمكن المنتفعين من الحصول على دخول على امتداد فترة زمنية طويلة في شكل منح تقاعد أو فتح محرف أو تجارة صغيرة تتحول للأبناء قصد اخذ الآباء علي عاتقهم زمن توقف نشاطهم.

نستطيع ايضا تقديم تفسير وظيفى للسلاسل التشليثية التى تخضع القطاع غير الرسمى للقطاع العصرى ففى المرحلة الأولى من الأجارة أو من تنفيذ العمل، يمد القطاع غير الرسمى القطاع العصرى بيد عاملة نشيطة مصقولة ومتلائمة مع نسق النشاط المعنى. فهو يقلص من كلفة تكوين اليد العاملة المذكورة ويحسن من مردود القطاع العصرى. أما فى المرحلة الأخيرة من دورة الحياة المهنية، فإن القطاع غير الرسمى يأخذ عاتقه على يد عاملة مسنة ذات انتاجية متدنية ومنهوكة، مما يقود الدولة إلى عدم إعادة النظر فى نظام التغطية الاجتماعية المحدود المتمثل فى دخول ضعيفة جدا ويبرز هكذا دور القطاع غير الرسمى فى استقطاب هذه الفئات الاجتماعية الفقيرة حيث يضمن العيش لأصناف المسنين منها. الشىء الذى يدعم استنتاجات د. لوتياى الذى يعتبر ان الثبوت أو الاستقرار فى الأجارة لفترة زمنية تقل عن جيل تحول دون ظهور الدولة المثالية في البلدان النامية والتى ترتبط اساسا بتعميم الأجارة واستقرارها، علما وأن شكل التناسق بين القطاع الرسمى وغيرالرسمى يعوق تعميم منح التقاعد والتأمين على البطالة (٨).

كما أن اعتماد تفسير طولانى لمعطيات اعتراضية يبدو غير شرعى بالمرة ولم يتفطن لذلك هـ لوباز. بعبارة اخرى، يمكننا تخيل نموذج أين تكون السلاسل هامشية ومتلائمة مع

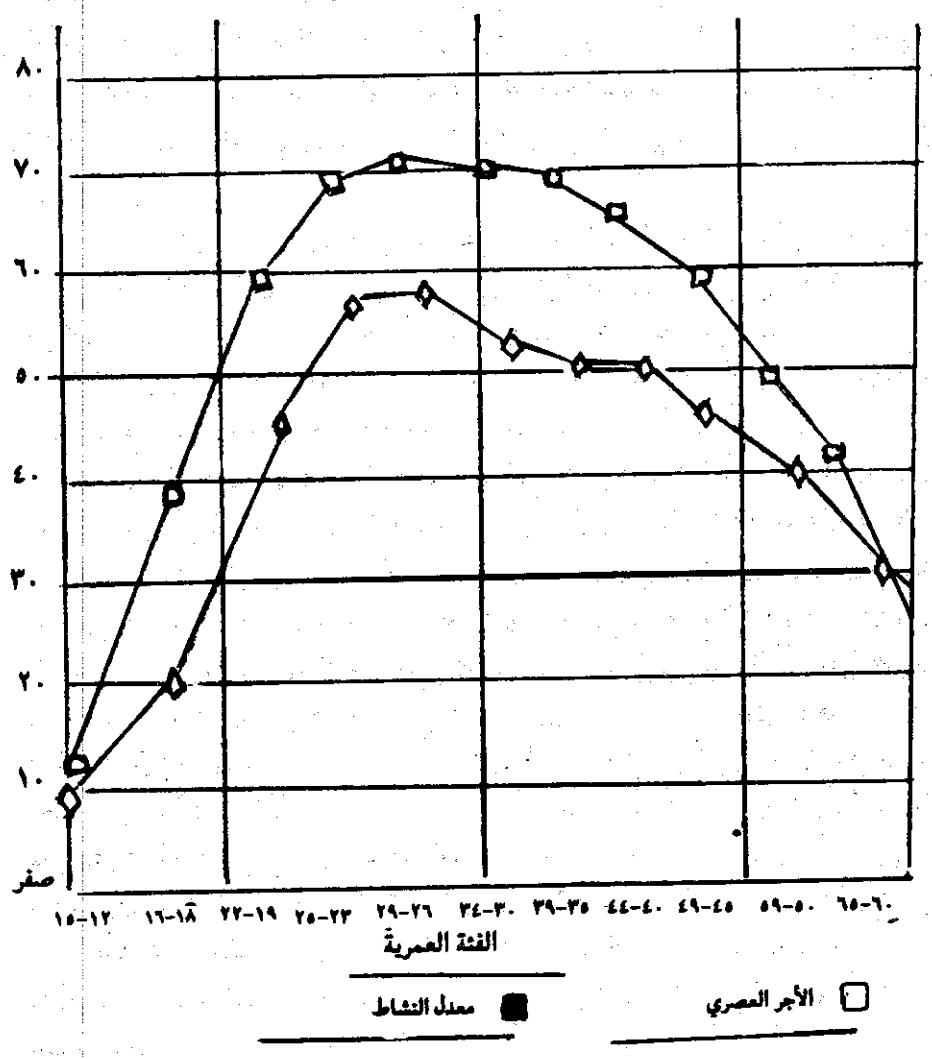
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر
١٥-١٢
١٨-١٦
٢٢-١٩
٢٥-٢٣
٢٩-٢٦
٣٤-٣٠
٣٩-٣٥
٤٤-٤٠
٤٩-٤٥
٥٩-٥٠
٦٥-٦٠
الفئة العمرية
الأجر العصري
معدل النشاط

المعطيات العينية ومرتبطة بالقطاع غير الرسمى الأجرى وبالقطاع العصرى ومستقلة عن القطاع غير الرسمى.

من جهة أخرى، تأتى أسباب ضعف هذه النتائج من مدى تغييرات نسب الانشطة على امتداد دورة الحياة المهنية. ويظهر التشابه القوى بين منحنى النشاط ومنحنى الأجارة فى القطاع العصرى أن أغلبية الأفراد التى تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة، تندمج فى سوق شغل القطاع العصرى. فليست اذن فيالق الشغالين التابعين للقطاع غير الرسمى هى المفسرة لنمو الاجارة فى القطاع العصرى بل هو نمو نسبة النشاط قبل كل شىء، بينما نلاحظ ظاهرة عكسية عند المسنين.

وتجدرالاشارة هنا، ان الخروج من وضعية الأجارة يرافقه تقلص ضخم فى النشاط حيث يتمكن أجراء القطاع العصرى من الحصول على تسهيلات قصد مبارحة سوق الشغل والاستفادة فى المتوسط بمواطن شغل أكثر جزاءا وأحسن تغطية. ولابد أيضا من عدم تعميم استراتيجية مبارحة الشغل وحصرها فى الفترة الاخيرة من الحياة المهنية للمشتغل، علما وأن٢٤٪ من المسنين البالغين أكثر من ٦٥ سنة لا يزالون قيدالنشاط.

علينا كذلك اعتبار المسيرة المهنية المتباينة بين الرجال والنساء. فبالنسبة لبعض النساء يبرز التحرك بين حالتى العمل والتعطل عنه من ذلك ان النازحات الفتيات والعاملات فى الأعمال المنزلية لا يتركن هذه الأعمال إلا عند زواجهن. فيتركن هكذا سوق الشغل لينصرفن إلى أعمالهن الخاصة بالحياة العائلية. وقد يظهرن من جديد فى سوق الشغل بعد أن يتقلص عنهن الضغط المتأتى من تكاليف الأسرة كتربية الأبناء مثلا. كما يجب عدم أهمال عنصر هام يتمثل أساسا في التحرك المباشر داخل القطاع غير الرسمى حيث يتمكن بعض الاجراء أو معاونى العائلات من الوصول إلى أعلى مراتب إدارة الوحدات الصغرى دون المرور من القطاع العصرى. أخيرا يهتم الدليل الثالث بضبط نتائج التحرك القطاعى البينى المرتبط بالظروف الاقتصادية. ففى فترات الازمة تكون فئات الشباب والمسنين أكثر عرضة للابعاد فى القطاع العصرى، لأن فئة الشباب تجد صعوبات كبيرة للاندماج في سوق الشغل الرسمى، بينما تظل فئة المسنين تحت طائلة تراتيب الطرد. مما يبرز بجلاء دور أثر الجيل المرتبط بالحركية فى المدى القصير للتقليل من مكونات دورة الحياة المهنية الواجب معاينتها كما يبين ذلك الرسم البيانى الموالى (٩)

٢- إعادة النظر في برهنة لوباز بالدليل الصوري:

اعتمادا على فرضيات هيجو لوباز المعتمدة أساسا على توزيع السكان النشيطين حسب

الفئة العمرية كزمرة وحيدة، نبين عن طريق الدليل الصورى بطلان نتائج هذه الفرضيات.

نقسم في البداية السلسلة النمطية إلى ثلاثة حالات عبر مرحلتين. نعتبر في المرحلة الأولى تحول الفرد من وضعه كشغال مستقل فى القطاع غير الرسمى إلى وضع أجير فى القطاع العصرى. اما المرحلة الثانية، فتتسم باستقلالية الأجير وانتقاله كرب عمل صغير أو شغال مستقل في القطاع غير الرسمى.

وبتصحيح الانحراف المنجر من نسيان النسب التفاضلية للبطالة، نلاحظ ان حصة الشغالين الشبان المرتبطين بالقطاع الرسمى هى متقلصة جداً حيث تتغير من ٥٢٪ إلى ١٩٪.

فبالنسبة للمرحلة الأولى، نحافظ عموما علي الفرضيات المقترحة من ب. لوتياى (١٠) الخاصة بنسبة التحول بين الشرائح والتي تتلخص فيما يلى:

- يظل أجراء القطاع العصرى اللذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ سنة هم نفسهم عند بلوغهم سنا تتراوح بين ٢٥و٢٩ سنة، ويشاركهم فى ذلك الشغالون المستقلون.

- ينتسب الشغالون الآخرون أصحاب الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٢٩ سنة إلى عاطلى الفترة الزمنية المنصرمة.

- جل العاطلين اللذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ سنة هم نفسهم عاطلى الفترة المنصرمة.

- يأتى نصف الشغالين المرتبطين بالقطاع غير الرسمى اللذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ سنة من العاطلين عن العمل. ويحافظ النصف الآخر على وضعهم.

- جميع أولئك اللذين كانوا شغالين مرتبطين بالقطاع غير الرسمى والمتراوحة أعمارهم بين ١٥ و١٩ سنة وغيروا من وضعهم، أصبحوا أجراء فى القطاع العصرى.

أبقيت الفرضية التقنية الأخيرة قصد زيادة احتمال تحول الأجراء بين القطاعين غير الرسمى والرسمى. فإذا كان كل الشغالين اللذين تتراوح أعمارهم الآن بين ٢٥ و٢٩ سنة فى نفس الوضع حينما كانت أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة، تكون نسبة الاحتمال القصوى ٨٪ فقط، مما ينقص من قيمة نموذج هـ. لوباز (١١) المرتكز على فرضيات تعسفية مقبولة.ويكون هكذا جدول الحركية على النحو الآتى:

الجدول رقم (١)
حركية الزمرة من ١٥ سنة إلى ١٩ سنة
ومن ٢٥ إلى ٢٩ سنة
الوضع السابق

		أجراء القطاع العصرى	الشغالون المرتبطون بالقطاع غير الرسمى	الشغالون المستقلون عن القطاع غير الرسمى	العاطلون	المجموع
الوضع	أجراء القطاع العصرى	١٦	١٤		٢٢	٥٢
	الشغالون المرتبطون بالقطاع غير الرسمى		٥		٦	١١
الحالى	الشغالون المستقلون عن القطاع غير الرسمى			١	٨	٩
	العاطلون				٢٨	٢٨
	المجموع	١٦	١٩	١	٦٤	١٠٠

أخيرا وباعتماد دليل صورى أولى ملائم لفرضية هـ لوباز بالنسبة للمرحلة الأولى من دورة الحياة المهنية، ليس هناك إلا ١٤٪ فقط من الفئة العمرية التي تحولت من وضع الأجير أو المعاون العائلى إلى وضع الأجير فى القطاع العصرى. ولم تتخط هذه النسبة ١٩٪ فى أحسن الحالات الايجابية.

أما فيما يخص المرحلة الثانية من سيرورة الحركية، يبدو التحول من الأجارة الرسمية إلى الاستقلالية فى القطاع غير الرسمى الذى أقرته سلسلة لوباز هام جداً.علما وأن هذا السلسلة تلعب دورا أساسيا فى تنشيط سوق الشغل بالبلدان النامية إذ تمثل الركيزة القاعدية لمنظومة

الضمان الاجتماعى التناوبى وتميز نمط التصرف فى اليد العاملة للمنشآت الكبرى ببعض بلدان امريكا اللاتينية.

وبناء عليه، نقترح فرضيتين لاحتمالات التحول:

١ – الفرضية الأولي:

– أصبح نصف المستقلين المتراوحة أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ سنة عاطلين عن العمل عند بلوغهم سنا بين ٥٠ و٥٥ سنة وتهم حالات النساء اللاتى لهن أبناء تمكنوا من الاستقلالية بينما يستمر الباقون على استقلاليتهم.

–يتأتى ازدياد المستقلين عموما من أجراء القطاع العصرى.

– الشغالون المرتبطون بالقطاع غير الرسمى اللذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و ٥٥ سنة هم نفسهم عندما كانت أعمارهم متراوحة بين ٢٥ و٢٩ سنة.

– أجراء القطاع العصرى المتراوحة أعمارهم بين ٥٠ و٥٥ سنة هم نفسهم التابعون للفئة العمرية ٢٥–٢٩ سنة سابقا.

٢ – الفرضية الثانية:

يتحول نصف الأجراء غير الرسميين إلى شغالين مستقلين.

– يستمر جميع الشغالين المستقلين شغالين مستقلين.

– يصبح عاطلا عن عشرة شغال مستقل.

– يتأتى باقى الشغالين المستقلين اللذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٥٥ سنة من الآجارة العصرية.

تمثل الفرضية الأولى حالة مؤيدة لنموذج هـ – لوباز. بينما تحد الفرضية الثانية امكانيات التحول من أجراء فى القطاع العصرى إلى شغالين مستقلين فى القطاع غير الرسمى وتبرز الفرضيتان مظهرا واقعيا للحركة، علما وأننا اعتبرنا ضمنيا تماثل معدل الوفيات مهما يكن وضع الشغالين.

كما لانحاول هنا القيام بحساب مفصل لجدول التحول (١٢)، بل نستطيع القول إن النتائج النهائية تجعل من استنتاجات لوباز نسبية جدا.ففي الحالة الأولى، تمثل سلسلة أجراء القطاع العصرى والشغالين المستقلين ١٢٪ من الزمرة. بينما ترجع الحالة الثانية هذه النسبة إلى حدود

٢٪ فقط.

أخيرا، يمكننا التأكيد بأن الطريقة المنهجية المتبعة من طرف هـ. لوباز والمبنية على شمولية السلسة بالنسبة لكل السكان النشيطين، لاتهم فعلا سوى قسم صغير لا يتعدى ٥٪ من الزمرة. كما أن العقلنة المنبثقة من تعميم السلسلة التثليثية كآلية من آليات سوق الشغل والمبنية على أهمية القطعة الاعتراضية كتصور مثالى لدورة الحياة المهنية، ليس لها أساس من الصحة.

بعبارة أخرى، لا يمكن تعميم الاستنتاجات بجل البلدان النامية: مدن وأرياف لأن لكل منطقة خصوصياتها وسيماتها وهذا ما سنحاول دراسته بالنسبة لحالة مدينة صفاقس التونسية (١٣).

الجزء الثاني : التحرك القطاعي البيني وأثره في مدينة صفاقس

لقد مكننا تحليل الجزء الأول النظرى من إلغاء الطرق المبنية أساسا على التفسير الطولى لمعطيات القطعة المستقيمة. فإذا كان مبدأ الاستنباط مغلوطا، فإن أطروحات هـ لوباز ليست كلها محل شك ومخلة تماما.

وعلى كل حال، لانستطيع الحصول على نتائج ملموسة بالنسبة لصحة نمذجة سوق الشغل المعتمدة على التحرك المهنى بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى الذى يعتبر العمود الفقرى لمنظومة التشغيل فكيف يكون إذن التناسق بين هذين قطاعين؟

للإجابة إلى هذه الاشكاليات المطروحة بالنسبة لمدينة صفاقس سنعتمد علي تبيان هام ومطول (١٤) حول سمات الاقتصاد غير الرسمى انتاجا وتوزيعا.

التحرك المهني للشغالين المستقلين في القطاع غير الرسمي:

يمثل الاستبيان الذى أنجز أخيرا مصدرا عينيا وحقيقيا هاما لمجموعة الأنشطة الرسمية الإنتاجية والتوزيعية (١٥) بمدينة صفاقس. وقد عرفنا القطاع غير الرسمى في دراستنا كإجمالى الوحدات المنتجة التى تشغل أقل من ستة افراد باستثناء الحرف والمهن الحرة مهما كان شكل النشاط (متجول، بالمنزل أو فى مكان خاص).

ارتكز ايضا هذا الاستبيان علي عينان شملت ٢٤٠٠ وحدة واستمر حوالي ثمانية عشرة شهرا من جانفى ١٩٩١ إلى جوان ١٩٩٢. اما الطرق المستعملة فقد استندت على الاستبيانات والاستمارات المختلطة والمتمثلة فى تجميع الاستبيان الجزئى الأول لدى الأسر بالنسبة

للأنشطة وللتشغيل وكذلك علي الاستبيان الجزئى الثانى لدى المؤسسات غير الرسمية. وشمل الاستبيان الأساسى الجامع عدة مناطق عمرانية كالمدينة وأحوازها القريبة والسوق الشعبية ما عدا المتعمديات الريفية (١٦).

من جهة أخرى، لم يكن الهدف الأساسى من الاستبيان دراسة التحرك المهنى الذى يعتبر عاملا نوعيا هاما فى حد ذاته، علما وان الاستثمارات قد شملت اصحاب المنشأت الصغار وأهملت الشغالين المرتبطين كالأجراء ومعاونى العائلات اللذين يمثلون حوالى ثلث التشغيل فى القطاع كما أهتمت بالشغلين الأخيرين للافراد وتركت إجمالى السلسلة.

اعتمادا على هذه التقيدات سنسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هى الآليات وما هو شكل الشغل الذى يمكننا من الوصول إلى القطاع غير الرسمى؟
- كيف نحاول فهم الأسباب التى أبرزت الوحدات الاقتصاية غير الرسمية؟

فب النسبة لبض الافراد مثلا يمثل تعاطى النشاط بصفة مستقلة في القطاع غير الرسمى قطيعة في حياتهم الشخصية كما تبرهن عن ذلك السيرورة العكسية للأجارة في بلدان أمريكا اللاتينية (١٧).

أخيرا، نضع أمثلة مختلفة لأشكال التحرك مع تحديد أثرها على نتائج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية معتمدين فى ذلك على فرضية هـ لوباز حيث نثبت صحتها بالاعتماد على المعطيات التطبيقية.

١ - المنشأ القطاعي للشغالين المستقلين في القطاع غير الرسمي:

عند إطلاعنا على شكل النشاط الذى يتعاطاه الشغالون المستقلون فى القطاع غير الرسمى قبل أن يعملوا أساسا لصالحهم فقط، نستطيع تحليل أهمية التحول من القطاع الرسمى إلى القطاع غير الرسمى.

أولا، نرى أن ٧٥٪ من أصحاب المؤسسات الصغار كانوا نشيطين قبل احداثهم للوحدة الإنتاجية غير الرسمية التى يسيرونها الآن. كما نلاحظ باستغراب تغيرا طفيفا للعاملين القدامى بالمقارنة لأعمارهم. عموما، يمثل الجنس عاملاً مميزاً، فإذا كان إندماج الرجال فى سوق الشغل (الذى يمكنهم من عمل مجزى) وضع لا يمكن تفاديه، فإن المسيرة المهنية للنساء تتبع نسقا معقدا ومتعدد الأشكال تضبطه المتغيرات الضرورية للتقسيم الجنسى الخاص بالعمل المتكاثر للوحدة الأسرية. بعبارة اخرى، تعمل هذه النساء معا وبالتعاقب على عدة واجهات فى نفس

الوقت، بدون أن تثبت الحدود بين النشاط والتوقف عنه أو العمل الأجرى والأنشطة غير الرسمية بصورة نهائية.

فغياب التجربة المهنية الأولية لا يعنى بالضرورة اندماج متأخر فى سوق الشغل خاصة بالنسبة للنساء المعنيات بالأمر أساسا، لأن أغلبية الرجال ليست معنية بذلك حيث إنهم دخلوا القطاع غير الرسمى فى السنوات الأولى من شبابهم ومكثوا فيه طويلاً وأكثر من الآخرين.

فلابد هنا من الاشارة إلى قوة استقرار أشغال المستقلين فى القطاع غير الرسمى، الشىء الذى ينفى الرأى القائل بكون هذا القطاع هو مولد للدوران السريع للعملة، حيث تتخطى الاقدمية فى المتوسط تسع سنوات وأكثر من عشرين سنة بالنسبة للافراد البالغين أربعين سنة فأكثر. وهذه الخاصية تهم كل القطاع علما وأن الشغالين المرتبطين كالأجراء ومعاونى العائلات ينعمون بتعميرشبيه لأرباب العمل الصغار أو الشغالين لحسابهم الخاص ذوى الفئة العمرية المحددة.، فقلة ثبوت نتائج النشاط كتفاهة نوعية الشغل مثلا، لا تعنى بالمرة التناقص الزمنى وعدم استقرار الشغل فى القطاع غير الرسمى، بل بالعكس، فإن هذا الشغل مستمر ومستقر كما هو الشأن بالنسبة للقطاع العام فى بلدان امريكا اللاتينية.

أ- الأجارة كقماشة خلفية:

نترك فى بادىء الأمر وبصفة وقتية الأفراد اللذين لا يحملون تجربة مهنية لنرتكز على مصدر أولئك اللذين اشتغلوا بعمل ثان. فقد أظهرت النتائج التجريبية العناصر التالية:

-تمثل الأجارة القاعدة الخلفية للأغلبية الساحقة لأصحاب المؤسسات الصغرى فى القطاع غير الرسمى من ذلك أن ٨٠٪ منهم يأتون من الأجارة، مما يؤكد فرضية هـ.لوباز خاصة بالنسبة للمرحلة الثانية من التحرك التشليثى.

- علينا هنا بابراز نوعية الأجارة، علما وأن القطاع غير الرسمى هو أيضا مصدراً من مصادر الأشغال الأجرية.

- لنستطيع فهم حركية تحرك المشتغلين باتجاه القطاع غير الرسمى لابد من تجميع موشرى الوضع والقطاع.

- يعتبر التأكد فى هذا المضمار شىء مركب وصعب بالمقارنة لفهم لوباز البسيط. فأجراء المؤسات الكبرى لا يمثلون سوى ٢٥٪ من تشغيل أصحاب المؤسات الصغرى. فإذا اعتمدنا الرأى الثنائى المنادي بتقابل القطاع غير الرسمى وباقى قطاعات الاقتصاد الوطنى فإن

القطاع العصرى يعتبر مصدرا أكثر من نصف التجارب المهنية الممهدة للأنشطة غير الرسمية، غير أن طرق التحرك فى القطاع غير الرسمى هى متعددة الشىء الذى يقودنا للحديث بالنسبة لأغلبية الأجراء عن السلسلة الصاعدة من ذلك أن هؤلاء يأتون عموما من الأجارة غير الرسمية المتمثلة أساسا فى المعاونين العائليين اللذين تعذبوا من ظروف العمل القاسية غير المستقرة بالمقارنة لوضع اجمالي السكان النشيطين أما باقي الأجراء فيظلون شغالين فى الوحدات غير الرسمية حيث تفسر عموما عودتهم لأوضاعهم السابقة بالاخفاق الاقتصادى كما يبين هذا الجدول.

الجدول رقم (٢)
أنواع أشغال أصحاب المؤسسات الصغرى
فى القطاع غير الرسمى
الوضع السابق

	العاملون	أرباب العمل المستقلون	الاجراء من ١إلى٥افراد	اجراء اكثر من١٠٠فرد	المعاونون العائليون	ليس له علم	المجموع
الوضع الحالي	أرباب العمل	٪١٠,٣	٪٢٨,٩	٪٣٣,٦	٪٦,٩	٪١,٩	٪١٠٠ (٪٢٥)
	الشغالون المستقلون	٪١٤,١	٪٢٥,٢	٪٢٩,٤	٪٦,٨	٪١,٠	٪١٠٠ (٪٧٥)
	المجموع	٪١٣,١	٪٢٦,١	٪٣٠,٤	٪٦,٨	٪١,٥	٪١٠٠ (١٠٠)

ب- دورة الحياة المهنية والظرف الاقتصادي

هناك عديد من التساؤلات لابد من ذكرها وهى تتلخص عموما كما يلى:

-هل توجد طريقتان لكسب وضع الشغال المستقل فى القطاع غير الرسمى اعتمادا على المصدر الأجرى الرسمى أو غيرالرسمى؟

- ماذا تبين الفئات العمرية المختلفة وأثرها على التشغيل فى هذا القطاع؟

يبين عمر التغيير أن اجراء القطاع العصرى التابع للمؤسسات الكبري والمتوسطة والصغيرة يشتغلون لحسابهم الخاص منذ سن الـ ٣٥ سنة، بينما يبدأ أجراء القطاع غير الرسمى

عملهم فى المتوسط فى سن ٣٣ سنة. وليس للفارق الاحصائى بين الشريحتين معنى دقيقا يذكر، عموما نجد تطابق دورتان مختلفتان. فمن جهة، هناك اثر التحرك الهيكلى فى الأمد الطويل المرتبط بدورة الحياة المهنيةالذى ذكره هـ لوباز.

من جهة اخرى لابد من الاشارة إلى التطور الظرفى المتوالي الناتج عن الازمة الاقتصادية لبداية الثمانينات. فلقد بحثنا تقدير تأثير العمر المتغير وسنة التغيير على احتمال انحدار الأجارة غير الرسمية أو أجارة القطاع العصرى، فتبينا أن النموذج المتبع يشير إلى تباين انصهار أجراء القطاع غير الرسمى وأجراء المؤسسات الصغرى والمتوسطة والكبرى وذلك حسب الدورتان الزمنيتان. لكن أجراء المؤسسات المعنية يتأثرون بنفس الظروف عند التحاقهم بالقطاع غير الرسمى.

جدول عدد ٣
أثر الظرف ودورة الحياة المهنية على
احتمال المجيء من الأجارة غير الرسمية

مجموع العينة = ١٥٠٠ فرد – LOG (التقديرى) =-٦٧٤ اختبار : ٠,٣٤=P(X)x2						
تاريخ بداية العمل	الاحتمال المتوقع	الاحتمال المحقق	عمر بداية العمل	الاحتمال المتوقع	الاحتمال المحقق	المجموع
قبل سنة ١٩٨٨	** ٤٢,٢	٣٨,٥	قبل ٢٥ سنة	** ٤٠,١	٣٧,٥	١٠٠ (٢٥)
بعد سنة ١٩٨٨	٢٩,٨	٢٩,٢	بين ٢٥ و٤٩ سنة بعد ٤٠ سنة	* ٣٥ ٢٩,٧	٣٤ ٣٠	١٠٠ (٧٥) ١٠٠ (١٠٠)

تمثل النجوم معني العناصر المفسرة: * = ٥٪ و ** = ١٪

أما فيما يخص دورة الحياة المهنية، فنلاحظ مغادرة أجراء القطاع العصرى لنشاطهم وتعاطيهم لأعمال خاصة بهم في فترة زمنية متأخرة بالمقارنة لنظرائهم فى القطاع غير الرسمى وذلك مهما كانت الفترة الزمنية المعنية. ويمكننا تفسير هذه الظاهرة على هذا النحو: يترقب أجراء القطاع غير الرسمى أساسا تكوينا تطبيقيا عمليا لاسيما وان امكانات التراكم الرأسمالي

تبدو محدودة جداً.أما أجراء القطاع العصرى فيسعون من شغلهم إلى تحسين رأس مال قاعدى عند دخولهم فى القطاع غير الرسمى، الشيء الذى يتطلب منهم وقتا طويلا.

أخيرا وبالنسبة للأثر الظرفى المميز، يبرز الاستبيان ضخامة عدد الشبان الأجراء المطرودين بدون الحصول علي أقدمية عملية كافية في التشغيل الرسمى والتى تمكنهم من العمل لحسابهم الخاص.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى تعدد قرارات الطرد المتكاثرة التى رافقها عموما تقلص هام في الدخل فى المؤسسات الكبرى مما جر الشبان إلى البحث عن فرص عمل بديلة. فكان أمامهم هذا القطاع غيرالرسمى الذى يعتبر، والحالة هذه، قطاعا حاجزا أمام تنامى الأزمة ومجالا لاستقبال اليد العاملة المطرودة من القطاع العصري ويرسم الجدول السابق مختلف الآثار.

يظهر التحليل الفرعى بجلاء أهمية التحرك المفرط فى أنشطة التجارة غير الرسمية التي تستوعب حوالى ٦٠٪ من التشغيل الإجمالى فى القطاع غير الرسمى وتساهم جل الفروع الاقتصادية فى مد هذه التجارة باليد العاملة، مما يؤكد دورالقطاع المذكور كقطب جذاب لليد العاملة النشيطة.

تمثل الأنشطة التجارية فى بداية الأمر، اختيارا أساسيا بالنسبة لأولئك اللذين لهم تجربة مهنية فى هذا الميدان حيث تصل نسبة الحصر إلى ٨٠٪ وهى نسبة أكبر من النسبة الموجودة في الفروع الأخرى. كما تستوعب التجارة أعدادا هامة من النشيطين القادمين من مختلف الأمكنة. من ذلك ان حوالى. ٥٠٪ من المشتغلين القدامى فى القطاعين الزراعى والصناعى اختاروا أنشطة التجارة فى القطاع غير الرسمى.

ويوجد شكلان من التحولات التي تظهر بأن التجارة تستوعب بامتياز القادمين للقطاع غير الرسمى ويمكننا هنا الحديث عن صنفين من التجارة غير الرسمية النامية. يهم الصنف الأول تجارة التفصيل الصغيرة المتمثلة فى بائعى الدخان والمجلات والآلات السمعية والبصرية المتجولين في الشوارع. وهو أيضا عبارة عن نشاط لا يتطلب أى رأس مال أولى ولا كفاءة مختصة بالنسبة لليد العاملة المحرومة. وهذا الصنف يبدو مدعوا للتنامى والتصور مستقبلا بسبب الازمة الدورية الاقتصادية وعدم ملائمة التشريعات الاقتصاية والاجتماعية مع واقع النشاط الاقتصادى ولعل ظهور وترعرع ما يسمى «بسوق ليبيا» هو ترجمة حقيقية لذلك (١٨).

أما الصنف الثانى من التجارة غير الرسمية فهو يهم عموما قسما من النشيطين الثريين نسبيا اللذين يتمتعون بأرباح كبيرة. توجد عدة حواجز لتعاطى الأنشطة التجارية المعنية كرأس مال أولى مرتفع لا يقدر على احضاره إلا القليل من النشيطين.

بعبارة أخرى، نستطيع تحديدالأنشطة التجارية غير الرسمية بالتمييز بين تجارة الكفاف

المتجولة وتجارة المردود المرتفع ويبين الجدول (٤) بجلاء التحرك الفرعى لليد العاملة. تمثل هكذا التجارة نشاطا هاما في القطاع غير الرسمى وتعتبر الزراعة والصناعة اليدوية والمعملية فروعا مميزة في تغذية حركة تطور القطاع غير الرسمى حيث تلاحظ ان ثلثى اصحاب العمل الصغار يأتون من الأنشطة القطاعية المذكورة وأن أغلبيتهم يبحث عن تطوير معارفهم وتنوع امكاناتهم الفردية.

فالتباين بين الأنشطة التجارية لايتطلب كفاءات ذاتية بالقياس للفروع الاقتصادية الأخرى التى تفرض تجربة مهنية تبرز عن طريق معدلات الجمود الفرعى، من ذلك ن أكثر من نصف الأنشطة الصناعية المعملية والبناء والخدمات غير الرسمية تسير من طرف الأفراد ذوى التجربة المهنية الأولية الخاصة بفروعها. وتبلغ هذه النسبة الثلثين في الصناعة بينما تصل نسبة اصحاب العمل الصغار المكونين داخل التجارة غير الرسمية حوالى ٤٠٪.

جدول عدد ٤

التحرك الفرعى

الفرع السابق

		الزراعة	الصناعة	البناء	التجارة	الخدمات	المجموع
الفرع الحالى	الصناعة	١٢,١ (٣,١)	٣٧,١ (٦٥,٥)	٩,٤ (٣,٨)	١٠,٢ (١٤,٢)	١٠,٠ (١٣,٤)	١٩,٤ (١٠٠)
	البناء	٢ر٥ (٨,٨)	١,٣ (١٦,٢)	٢٠,٢ (٥٧,٦)	٠,٨ (٧,٦)	٠,٩ (٨,٨)	٢,٧ (١٠٠)
	التجارة	٦٣,١ (٥,٣)	٤٨,٢ (٢٩,٥)	(٣٩,٤) (٥,٥)	٧٩ (٣٨,٢)	٤٦,٣ (٢١,٥)	٥٦,١ (١٠٠)
	الخدمات	١٨,٨ (٤)	١٣,٤ (٢١,١)	٣١ (١١,٢)	١٠ (١٢,٥)	٤٢,٨ (٥١,٢)	٢١,٨ (١٠٠)
	المجموع	١٠٠ (٤,٧)	١٠٠ (٣٤,٣)	١٠٠ (٧,٩)	١٠٠ (٢٧,١)	١٠٠ (٢٦)	١٠٠ (١٠٠)

د. التجربة المكتسبة فى القطاع العصري لا تطور الأنشطة في القطاع غير الرسمي

لقد أكد هـ.لوباز فى دراسته على العلاقة المهنية المتينة بين أنشطة القطاع العصرى وأنشطة القطاع غير الرسمى وأقر بأن القطاع العصرى يمكن أجراء من الادخار الضرورى والخبرة

المتنوعة لكى يصبحوا فى القطاع غير الرسمى أصحاب عمل وأرباب مهن صغار. فأنتقال القيمة بين القطاعين يتجسم عبر قناتين تهم الأولى رأس المال المالى والثانية رأس المال البشرى. ويمثل تفوق السلاسل البينية القطاعية عنصر تكامل بين القطاعين الاقتصاديين المعنيين.

إلا أن الاستبيان الذى قمنا به قد أظهر استنتجاب عكسية نسردها كما يلى:

- ٨٪ فقط من أجراء المؤسسات الكبرى اللذين أصبحوا مستقلين قد حافظوا على فرعهم الأصلى.

- ٤٪ من المستقلين فى القطاع غير الرسمى أكدوا بأنهم قد تكونوا فى المؤسسات الكبرى للقطاع العصرى.

- لم تشمل مدارس التكوين المهنى إلا ١٠٪ فقط من أصحاب العمل وأرباب المهن فى القطاع غير الرسمى.

الشىء الذى يؤكد بجلاء ضعف الاستبدال بين القطاعين نظرا لتباين هيكلة الفروع فيهما علما وأن القطاع العصرى يستحوذ على الفروع ذات التكنولوجية المرتفعة، بينما يرتكز القطاع غير الرسمى على الفروع الكثيفة اليد العاملة غير المختصة عموما. كما يبرز أيضا ضعف دور القطاع غير الرسمى.

من جهة أخرى، يلعب القطاع غير الرسمى دوراً هاماً كوسيلة لمختلف الأجراء قصد الاستقرار لحسابهم الخاص حيث اظهرت النتائج المتحصل عليها أن ٥٠٪ من هؤلاء يستطيعون تنمية تكوينهم المهنى المكتسب فى الأنشطة المستقلة، وأن للأجراء غير الرسميين نسبة استقرار عالية جدا لأن الخبرة المكتسبة فى العائلة منذ سن الشباب تدعم بإمكانية وراثة وسيلة الإنتاج بدون الاعداد إليها مسبقا.

غير أن امكانات القطاع غير الرسمى لتأهيل اليد العاملة فى مختلف أنشطته تبدو محدودة حيث لم يتمكن سوى ٣٠٪ فقط من الشغالين المستقلين من الحصول على كفاءة تقنية كشغالين مرتبطين بهذا القطاع. فجل الشغالين المعنيين يؤكدون على عصامية تكوينهم الخاص فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٢- أسباب تحرك اليد العاملة نحو القطاع غير الرسمي:

هناك نوعان من التحرك فى اتجاه القطاع غير الرسمى: التحرك الارادي والتحرك المفروض. يهم التحرك الإرادى شريحة من الشغالين اعتمدت الأجارة كنقطة عبور ضرورية للسلسة المهنية قصد توفير الشروط الأساسية لسيرورة الاستقلالية.

يهم التحرك المفروض من جهته، أجراء المؤسسات الكبرى المطرودين من عملهم وسائر العاطلين الآخرين اللذين لم يتمكنوا من الالتحاق كأجراء فى القطاع العصرى المتأزم، غير أن

الحد بين القطاعين المعنيين يبقى غامضا.

أما فيما يخص أسباب تحرك اليد العاملة النشيطة فى اتجاه القطاع غير الرسمى، فنستطيع تقديمها كما يلى:

- تضييقات السوق التى تفرض علي طالب العمل اللجوء إلى القطاع غير الرسمى كإمكانية وحيدة وربما بديلة للشغل في القطاع العصرى. فقد أكدت الاستشمارات بشدة الأراء القائلة بعدم توفر الشغل فى القطاع الرسمى وضرورة العمل بالنسبة للعاطلين.

- البحث عن نوعية النشاط المختار من حيث الاستقلالية، ومرونة أوقات العمل والمداخيل المرتفعة وحرية التحرك فى الأنشطة غير الرسمية.

- أستمرارية الحرف العائلية بالنسبة للوارثين اللذين يؤكدون على أهمية هذه الحرف كنمط لترعرع وتطور الوحدة الأهلية.وتلعب هنا القيم الاجتماعية والطقوس الدينية دورا هاما فى هذا المضمار.

- بينت النتائج أن ٤٥٪ من أصحاب العمل الصغار يحملون فكرة إيجابية طيبة عن القطاع غير الرسمى الذى اختير من طرفهم نظراً لعدم تمكنهم من شغل فى المؤسسات الكبرى لكن ٦٣٪ من هؤلاء اختاروا هذا القطاع لجاذبيته لهم بالمقارنة للقطاعات الاقتصادية الأخرى. زد على ذلك، ان حوالى ٢٠٪ يتوقعون زيادة هامة في دخلهم في الأنشطة القطاعية غير الرسمية، لكن ٦٪ فقط منهم يعتبرون راضون عن عملهم الجديد غير الرسمى.

- تسقط هذه النتائج المتحصل عليها النمذجة التقليدية الحالية بالنسبة لسوق الشغل فى البلدان النامية بادخال التجزئة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى. فالقطاع غيرالرسمى ليس فقط مخزنا جامدا لليد العاملة الباحثة عن اية فرصة فى القطاع العصرى، بل تكون قسما كبيراً يتوقع الحصول على دخول أعلى من الأجور الممنوحة من طرف المؤسسات الكبرى علما وأن توقعاته ليست كلها غير رشيدة نظرا لتطابق هيكلة الدخول بين القطاعات الاقتصادية الرسمية. ويمكننا تقديم أسباب اختيار اصحاب العمل حسب الجدول الموالى.

الجدول عدد ٥

أسباب اختيار أصحاب العمل الصغار

اعتمادا علي سلسلتهم المهنية

الأسباب المقدمة

الشغالون		انعدام العمل بالمؤسسة	دخل أحسن	أوقات مرنة	ليكون مستقلا	عادات عائلية	للضرورة	أسباب اخرى	المجموع
الوضع السابق	أرباب العمل	٤,٣	١٧,٦	٧,١	٢٥,٣	١٦,٦	١٨,٧	٢٩,٤	١١٩
	المستقلون	٧,٧	٢٦,٥	٤,٧	١٦,٢	٥,٥	٤٤,٨	٦	١١١,٤
	الاجراء من١ إلى ٥ افراد	٥,١	١٦,٢	٣,٩	٤٠,٢	٦,٤	٣٤,٥	٣,٨	١١٠,١
	الأجراء من٦ إلى١٠٠فرد	٧,٨	٢٨,١	٤,٩	٣٤,٤	٤,٤	٣١,٨	٥,٤	١١٦,٨
	اجراء أكثر من ١٠٠ فرد	١١,٤	١٦,٨	٦,١	٣٠,٩	٥,٢	٣٥,٥	٦,٧	١١٢,٦
	المعاونون العائليون	٦,٢	١١,٥	٣,١	٢٣,٦	٣٩,٧	٢٧,٢	٣,٣	١١٣,٧
	العاطلون	٣,٣	١٦,٧	٧	١٤,٧	١١,٩	٥٠,٥	٥,٢	١٠٩,٣
	المجموع	٦,٦	١٩,٧	٥,٣	٢٨	٩,٢	٣٨,١	٥ر٢	١١٢,٤

-علينا بربط معطيات أصحاب العمل الصغار بنتائج الاستبيان على مجموع العاملين غير الرسميين فى مدينة صفاقس حيث نجد أن ٣٠٪ من الشغالين غير الرسميين قد التحقوا بهذا القطاع لأنهم لم يتحصلوا علي شغل فى القطاع العصرى. كما أن ١٠٪ فقط من شغالي القطاع

لم يحالفهم النجاح فى أعمالهم.

– أخيرا، يبدو أن للقطاع غير الرسمى حركية خاصة به مرتبطة أساسا بميزات اقتصاية نوعية فهو ليس «بالغريب الفقير» فى سوق الشغل بصفاقس بل يأخذ شرعيته من قيمه وأداءه ونتائجه الإيجابية بالنسبة لقسم هام من اليد العاملة النشيطة التى تجعل منه خيارا أوليا ولا تخطأ صغير.

٢– تأثير السلسلة المهنية علي دخل أصحاب العمل الصغار في القطاع غير الرسمي:

تستوجب دراسة هذا التأثير الإجابة على التساؤلات التالية:

– هل يجد الأفراد اللذين غيروا من أنشطتهم ليعملوا لحسابهم الخاص عراقيل أمام أولئك اللذين اختاروا تقويم خبرتهم المهنية المكتسبة سابقا في نفس أنشطة القطاع؟

– ما هى درجة ارتباط القطاع غير الرسمى بباقى المنظومة الإنتاجية لصفاقس عبر سوق الشغل؟

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على مؤشر المردود الاقتصادى للأنشطة غير الرسمية المتمثل فى دخل المنشئيين الفرديين. ذلك الدخل الذى يعتبر أكثر ملائمة من غيره علما وأن المنشئى غيرالرسمى يبحث أساسا على تعظيم دخله بغية تمكين عائلته من مستوى أحسن للعيش. ومما يؤكد ايضا دقة هذا المؤشر تطابق النتائج التى اعتمدت مؤشرات اقتصادية أخرى مع نتائج الدخل كما أن المستويات المختلفة لمتوسط الدخل أظهرت عدة فروق بالنسبة للمنشئيين غير الرسميين انطلاقا من وضعهم المهنى، نستطيع تقديمها فى النقط التالية:

+ تمكن المعاونون العائليون القدامى من جنى أعلى الدخول لأنهم ورثوا الوحدات الاقتصادية غير الرسمية المجزية، مما يقرنجاح الاستراتيجيات الارثية العائلية التى تعطى للمنتفعين دخلاً كبيراً يناهز الأجر الأدنى ثلاث مرات ويمثل أعلى الدخول فى الأنشطة غير الرسمية بالنسبة لليد العاملة النشيطة.

+ تظل شريحة العاطلين القدامى فى أسفل الترتيب بالمقارنة للشرائح الأخرى التى تتمتع بالخبرة المهنية عند العمل لحسابهاالخاص. وتنقسم هذه الشريحة إلى صنفين: يضم الأول النساء اللاتى يتراوح عمرهن بين ٣٠ و٥٠ سنة ويتواجدن خارج سوق الشغل إذ يمرون بمراحل عمل وبطالة مختلفة حسب متطلبات الوحدة الأسرية، ويمثل دخلهن غالبا دخلا متمما للموارد التى يتحصل عليها أعضاء الأسرة الآخرون وقد يلجأن للعمل مرة اخرى عند وفاة قرينهن عموما. أما الصنف الثانى، فيتمثل فى الصنف المتأتى من الشباب غير المختصين اللذين لم يجدوا أعمالا مجزية في الأنشطة القطاعية الاقتصادية الرسمية.

– إذا أردنا مقارنة الأجراء القدامى اللذين يسيرون الآن الوحدات الاقتصادية غير الرسمية واللذين يمثلون حوالى ثلثى افراد الاستبيان الذى قمنا به فى السنوات الأخيرة، نستطيع

القول إن أجراء المؤسسات الصغرى والمتوسطة نجحوا فى القطاع غير الرسمى أحسن من أجراء المؤسسات الكبرى نظرا للعوامل الأتية:

– امتلاكهم لسيمة نسبية بالمقارنة للأجراء الآخرين تتمثل أساسا فى تمكنهم من جميع ادخار هام ساعدهم في تطوير انشطتهم غير الرسمية علما وأن ظروف جزاء الأجارة لها علاقة وطيدة بحجم المؤسسة ومستوى التعليم.

– خبرتهم المهنية البسيطة تتلاتم وأنشطة القطاع غير الرسمى المبنية على تقنيات متوسطة جداً.

ويرسم الجدول التالى العناصر الأساسية المفسرة لمستويات الدخل.

جدول عدد ٦

العناصر المفسرة لمستوى دخل المنشئيين

غير الرسميين بالاعتماد على السلسلة المهنية

	شرائح العاملين	الدخل الشهرى ١٠٠٠دينار	العمر (السنوات)	مستوى التعليم (السنوات)	التأهيل فى القطاع غير الرسمى٪	مخزون رأس المال ١٠٠٠ دينار	معدل الاستقرار ٪
	المنشئيين	٥٢٦	٥٠,٩	٤,٥	١٨,٣	٢٩٧٢	٢٠,٨
الوضع	أجراء من ١ إلى ٥ افراد	٤٩٧	٤٣,٢	٤,٩	٥٣,٨	١٦٩٥	٤٨,٦
	أجراء من ٦ إلى ١٠٠افراد	٦٠١	٤٢,٤	٥,٤	٣٣,٧	٢٩٩٠	٣١,٥
السابق	أجراء ١٠٠ أفراد وأكثر	٥٤٣	٤٣,٢	٧	١٩,٧	٣٣٤٣	٧,٧
	المعاونون العائليون	٦٦٩	٣٨,٧	٦,٢	٦٨,٧	٦٦٠٠	٦٩
	العاطلون	٤٠٧	٤٢,١	٥,١	٠	٢١٨٥	٠
	المجموع	٥١٨	٤٣,٩	٥,٥	٢٨,٥	٢٧١٤	٢٤,٤

-تمثل أخيرا شريحة المنشئيين غير الرسميين اللذين كانوا يعملون في السابق لحسابهم الخاص، صنفا متدنى الدخل وخليطا غير متجانس من الافراد، يبحثون عن تغيير وضعهم وتنمية مداخيلهم وذلك قصد الاستحواذ علي رأس مال هام يستثمرونه فى الأنشطة المربحة جداً ويغيرون به هكذا وضعهم الأجتماعى

الخاتمة

لقد مكنتنا هذه الدراسة النظرية والتطبيقية حول التحرك البينى القطاعى بين القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى اشارة إلى حالة مدينة صفاقس من عدة استنتاجات هامة بالنسبة لحركية القطاع غير الرسمى وسير عمل سوق الشغل عموما. وتتلخص هذه الاستنتاجات أساسا في العناصر التالية:

- عدم ملائمة الأطروحة الثنائية للتجزئة الدقيقة لأسواق الشغل علما وأن أقلية بسيطة جدا من اليد العاملة النشيطة دخلت القطاع غير الرسمى بعد اختبار حظها عند المؤسسات الكبرى.

-انعدام تخطى معدل توقع الأرباح في القطاع غير الرسمى معدل الأجور فى القطاع العصرى.

- لا يمثل القطاع العصرى قطاع الآفاق المستقبلية المثالية بالنسبة لليد العاملة النشيطة فى البلدان النامية.

- إذا تواجدت تحولات هيكلية السكان النشيطين بين القطاع العصرى والقطاع غير الرسمى، فإن سلاسل التحرك لا ترافق جانبية الشغالين حيث نلاحظ وجود قسم كبير من اليد العاملة مستقرة في القطاع غير الرسمى فلا يغادره بل يعمل جاهدا علي تغييره إلى مجال إيجابى مرادف للتأهل والتطور الاجتماعى.

- يجرنا تحليل التحرك وتكوين الدخل فى هذا القطاع إلى إعادة النظر فى التفاسير الوظيفية لدور القطاع غير الرسمى فى منظومة التشغيل الحضرى، خاصة وأن امكانات تقويم التجربة المهنية المكتسبة فى القطاع العصرى تعد قليلة جداً. إلا أن الامكانات الإدخارية لأجراء المؤسسات الكبرى تمكن هؤلاء من العمل لحسابهم الخاص بسرعة وأمان.

وبناء عليه، تبدو سياسات الضغط على الأجور فى القطاع العصرى والتى تمثل احدى ركائز السياسات الاقتصادية مغلوطة لأنها تقود إلى أثرين سلبيين. يتمثل الأول فى تقليص طلب شغالى القطاع العصرى نحو القطاع غير الرسمى، ويقود الثانى إلى الحد من امكانات الادخار والتمويل الشيء الذى يساعد علي القضاء على هذا القطاع الذى يمثل أساس الأنشطة

الاقتصاية المعيشية لغالبية السكان في البلدان النامية التي تعيش فى حالة الكفاف.

المراجع

١- انظر : القطاع غير المهيكل والتنمية: تحليل متعدد الأبعاد «بحوث ملتقى دولى» - صفاقس، جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نوفمبر ١٩٩٠ تونس.

٢- انظر:-cf. B.Lautier, la girafa y el unicornio : del Sector informel,a siste-ma de emplio, foro nacional sobre emplio, Bogota, Février 1989.

٣- انظر : دعبدالفتاح العموص -د. عبدالفتاح غريال -د. عبدالقادر شعبان انماط الاستهلاك في البلدان العربية غير النفطية -دراسة جامعة الدول العربية ١٩٨٨ تونس.

٤ انظر: cf A.Morice, "Les travailleurs du batiment aoao pessao (Bresil) in informalité et emploi: une comparaison ehtre la Colombé et le Bresil"
CREITD- MEN 1990

٥- انظر:cf.Hugo Lopez: "Le secteur informel, substitut d´un systéme d´assurances sociales en Colimbie in problémes d´Amérique Latine, n 92 paris, 1989

٦-يعرف القطاع غير الرسمى هنا باجمالى السكان النشيطين اللذين يشتغلون في وحدات انتاج صغيرة تشغل أقل من ستة افراد باستثناء المهن الحرة.

٧. يدافع عن هذه الأطروحة كل من اسكوبار وج دولار وشا عند تحليلهما للصناعات الجزئية الصغيرة فى بحثهما حول:
cf A.Escobar et M.G.de la Rocha:"Micro- industria- infirmalidad yhisis en Gualadjara 1982 -1987 in Estudios Sociologicos Col egio de Mexico-Vol VIn 18 -Septembre -Décembre 1988.

٨- انظر ب .لوتياى،مصدر سابق.

٩--cf.Lauier: "LES liaisons atrvers les trajectdres de mobilité des actifs .in."la girafe et la picorne: du secteur informel au secteur d´emploi .Rapport de recherhe CRETTD-Men P,aris 1990.

١٠ - انظر: هيجو لوباز، مصدر سالف الذكر.

١١ - انظرcf. Francois Roubaud:"Le secteur informel au Mexique, Thése de Doctorat de Université de paris x-nahterre Economie -novembre 1991

١٢- تعد مدينة صفاقس ثانى مدن الجمهورية التونسية وعاصمة القطاع غير الرسمى الحركى والذى يلعب دورا حيويا وهاما فى النشاط الاقتصادى الحالى والماضى.

١٣- انظر : الاستبيان حول القطاع غير المهيكل والتنمية المتعددة الأبعاد، جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية صفاقس - ١٩٩١ - ١٩٩٢ اعداد مجموعة من الباحثين بالتنسيق مع

د. عبدالفتاح العموص.

١٤- اهتم الاستبيان بأنشطة الإنتاج والتجارة «الفوضوية» أو ما يعبر عنه بسوق ليبيا بصفاقس.

١٥- لم يشمل الاستبيان إلا معتمديات صفاقس الكبرى الخمس - صفاقس المدينة والغربية والشرقية والجنوبية والشمالية.

١٦- انظر هـ. لوباز، مصدر سابق الذكر.

١٧- انظر ك ملتقى جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حول التجارة البينية المغاربية غير الرسمية، صفاقس - تونس نوفمبر ١٩٩١.